الأهرام

المصدر :

التاريخ :

الاقتصاد الفلسطيني

"تبدو الفوارق بين إسرائيل والأراضي المحتلة اشد عمقاً. فإجمالي الناتج القومي للفرد الإسرائيلي يعادل سبعة اضعاف مستواه في الضفة الغربية و١٤ ضعفا مقارنة بقطاع غزة.

على الرغم من الاهمية الفائقة للزراعة في العقل الإسرائيلي، فإنها تمثل ٢,٤ في المائة فقط من إجمالي الناتج القومي وتوفر وظائف لاقل من ٤ في المائة من قوى العمل. ولي الأراضي المحتلة كانت الزراعة تمثل ٣٠ في المائة من إجمالي الناتج القومي و٢٧ في المائة من العمالة و١٩ في المائة من الصادرات عام ١٩٩١.

ومنذ اذار (مارس) الماضي، حينما قامت إسرائيل بإغلاق حدودها مع الأراضي المحتلة، ظل الاقتصاد الفلسطيني يعاني من تدن بالغ في الدخل بسبب تعذر وصول العمال من القطاع والضفة الغربية إلى اعمالهم في إسرائيل. وقبل إغلاق الحدود اشارت التقديرات إلى ان ما لا يقل عن ٣٠ ـ ٣٥ في المائة من دخل الضفة يأتي في شكل أجور للعمالة في غزة، التي يبلغ معدلها ٥٠ في المائة من السكان تقريبا.

في ايار (مايو) قدرت الأمم المتحدة ان إغلاق الحدود كلف الضفة الغربية مليوني دولار في اليوم والقطاع ٧٥٠ الف دولار كاجور فقط. الآن تم تخفيف القيود الامر الذي يمكّن حوالي ٥٠ الف شخص من السفر إلى العمل في إسرائيل. وهو نصف عددما قبل إغلاق الحدود.

وتبدو التباينات بين إسرائيل والأراضي المحتلة شديدة الوضوح. ففي إسرائيل شبكة طرق حديثة وجيدة الصيانة. وبعد بضعة اميال من الخروج من نقاط التفتيش الإسرائيلية خارج القدس في الطريق إلى مصنع حسونة في الخليل، يصبح الطريق متداعياً وسيئا.

وفي غزة التباين اشد ماساوية. باختصار، البنية الأساسية للاراضي المحتلة تبدو منهالكة. ويبدي جميع الاقتصاديين الفلسطينيين ورجال الأعمال امتعاضهم في هذا الشان.

وليس غريبا ان يعقد الفلسطينيون الامل في المجتمع الدولي لإعادة بناء الخدمات الأساسية لبلادهم. وتتباين تقديرات المبالغ المطلوبة تبايناً بالغاً. اشار البنك الدولي في بداية هذا الشهر إلى أن هناك حاجة لإنفاق حوالى ثلاثة مليارات دولار على امتداد السنوات العشر المقبلة. منها ١,٣ مليار دولار في غضون السنوات الخمس المقبلة.

www.ethraadl.com

إثراء المعارف الرقمية